

Distr.: General
9 October 2019
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٦٦ (٢٠١٩)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وطلب إلى إفادته بشأن تنفيذ القرار، بما يشمل أي حالات تنطوي على أوجه قصور في تنفيذ الولاية وما اتخذ من تدابير لمعالجتها، في تقارير تقدّم كل ٩٠ يوماً ابتداءً من ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وتتناول هذه الوثيقة التطورات الهامة التي حدثت منذ صدور تقريره السابق (S/2019/563)، وأوجه التقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية، وعناصر إرث حفظ السلام، بما في ذلك الدروس المستفادة، والأولويات المستمرة التي يتعين نقلها إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستكملة عن المرحلة الانتقالية، والخفض التدريجي للبعثة، وبدء تشغيل المكتب المتكامل، والاستعدادات الجارية لتعزيز إدماج فريق الأمم المتحدة القطري مع المكتب المتكامل، بما يشمل مجموعة من النقاط المرجعية الاستراتيجية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩).

ثانيا - التطورات الهامة

ألف - الحالة السياسية والتطورات الأمنية ذات الصلة

٢ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بمفاوضات مطولة - وغير ناجحة حتى الآن - بشأن إقرار حكومة جديدة، وبمحاولة فاشلة لعزل رئيس هايتي، جوفينيل مويز، في مجلس النواب، وبأزمة دستورية تلوح في الأفق بسبب عدم تنظيم انتخابات في الوقت المحدد لتجديد الهيئة التشريعية الحالية، التي تنتهي فترة ولايتها في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وعلى خلفية هذه الأزمة السياسية، ظلت الحالة الأمنية هشة، إذ نظمت المعارضة عدداً من أعمال العنف خلال شهر أيلول/سبتمبر، وظلت العصابات الإجرامية المسلحة تشكل تهديداً للنظام العام.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٣ - وظلت هايتي بدون حكومة فعالة منذ استقالة رئيس الوزراء الثاني للسيد موييز، جان - هنري سيان، في ٢١ آذار/مارس، بعد أن وجه إليه مجلس النواب اللوم. وفي ٢٢ تموز/يوليه، وبعد ثلاث محاولات فاشلة قام بها مجلس الشيوخ للتصويت على بيان السياسة العامة للحكومة المقترحة بقيادة جان - ميشيل لابان، ثالث رئيس وزراء يعينه السيد موييز، أعلن الأخير عن ترشيح رئيس وزراء رابع، هو فريتز وليام ميشيل. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أعلن في الجريدة الرسمية، "لومونيتور" (*Le Moniteur*)، عن تشكيل مجلس وزراء يضم ٢٢ عضواً، مع تحقيق تكافؤ كامل بين الجنسين في المناصب الوزارية. وأدخل تعديل طفيف على تشكيلة المجلس في ٢٩ آب/أغسطس. وفي حين أيد مجلس النواب بيان السياسة العامة لرئيس الوزراء المعين، السيد ميشيل، في ٣ أيلول/سبتمبر، فإن المشاورات بين السلطة التنفيذية ومجلس الشيوخ بشأن إقرار هذه الحكومة الرابعة لم تُختتم بعد. وفي ١١ و ٢٣ أيلول/سبتمبر، تحولت جهود مجلس الشيوخ الرامية إلى النظر في الحكومة المقترحة إلى حالة من الفوضى عندما قام مناضلون من المعارضة - بعضهم مسلحون ويحرضهم عدد قليل من أعضاء مجلس الشيوخ - بدخول قاعة المجلس ومنع انعقاد الجلسة. وفي هذه المناسبة الأخيرة، أصيب اثنان من المدنيين بجروح بعد قيام عضو في مجلس الشيوخ من الحزب القيادي "الحزب الهايتي تيت كاليه" بإطلاق رصاص سلاحه الشخصي أمام البرلمان. ويبدو أن ادعاءات الفساد التي طالت السيد ميشيل لاحقاً قد قللت من احتمال إقرار تعيينه، وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، اقترح الرئيس موييز، في خطاب للأمم، تشكيل حكومة وحدة وطنية للخروج من المأزق الحالي. ورفض العديد من زعماء المعارضة مقترح الرئيس وواصلوا الدعوة إلى الاحتجاجات، على أساس يومي تقريباً، للمطالبة باستقالته. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، تظاهر آلاف المحتجين في شوارع بورت أو برنس، حيث تجمع ما لا يقل عن ٢٠٠٠ شخص - بمن فيهم عدد من البرلمانيين المعارضين - أمام مقر البعثة في تابار (المنطقة الغربية). وقدم وفد من المسؤولين من بين المحتجين رسالة موجهة إلى الأمين العام لجذب انتباهه إلى ما وصفوه بالحالة المتفجرة التي بدأت تتكشف في البلد.

٤ - ووفاءً باتفاق إجرائي تم التوصل إليه في ٢٦ حزيران/يونيه من أجل تهدئة المعارضة البرلمانية والتعجيل بالعملية التي ستتم من خلالها الموافقة على حكومة جديدة، سمح رئيس مجلس النواب، غاري بودو، للهيئة بإجراء مناقشة بشأن طلب عزل السيد موييز "لانتهاكه ما لا يقل عن ٢٥ مادة من مواد الدستور"، استناداً إلى ادعاءات بالفساد والغش. وحددت المحكمة العليا لتدقيق الحسابات، في تقرير صادر في أيار/مايو، شركة "أغريترانس" (*Agritrans*)، وهي شركة كان السيد موييز يرأسها قبل انتخابه، على أنها متورطة في سوء الإدارة المزعوم لأموال تحالف النفط الكاريبي (*PetroCaribe*). وبعد جلستين سابقتين كُرسا لهذه المناقشة، رفض طلب العزل في ٢٢ آب/أغسطس بتصويت ٥٣ عضواً ضده، مقابل ٣ أصوات مؤيدة وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. واعتبر برلمانيون معارضون أن التصويت جرى بصورة غير قانونية نظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني المحدد في ثلثي أعضاء مجلس النواب (٨٠ عضواً)، الذي يقتضيه الدستور للتصويت على عزل رئيس من منصبه.

٥ - وفي آب/أغسطس، بعد مرور عام على ظهور حركة "تحدي تحالف النفط الكاريبي" (*PetroChallenge*) ودعوتها إلى المساءلة عن سوء الإدارة المزعوم للأموال التي تلقتها الدولة الهايتية بموجب اتفاق تحالف النفط الكاريبي، نُظمت مظاهرات لتشجيع المحكمة العليا لتدقيق الحسابات على إصدار تقرير ثالث بشأن ٢٣ في المائة من المشاريع المأذون بها غير المشمولة بتقريرها المؤرخين ٣١ كانون الثاني/يناير و ٣١ أيار/مايو، وتدعو إلى إجراء محاكمة علنية لإلقاء الضوء على هذه الادعاءات. كما أن

الحركة أصبحت تجهر أكثر فأكثر بمطالبتها باستقالة السيد موييز، الذي يعتبره الكثيرون عائقا أمام إجراء محاكمة من هذا القبيل.

٦ - ومن المقرر بموجب الدستور إجراء انتخابات لتجديد عضوية مجلس النواب بأكمله وثلاث عضوية مجلس الشيوخ بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ونظرا لعدم تمكن البرلمان من إقرار قانون جديد وميزانية جديدة للانتخابات قبل نهاية السنة التشريعية في ٩ أيلول/سبتمبر، إلى جانب عدم وجود اتفاق سياسي بشأن التشكيلة الجديدة للمجلس الانتخابي المؤقت، فإنه من المستحيل فعليا إجراء انتخابات عام ٢٠١٩ لأن الهيئة الانتخابية ستحتاج مدة تتراوح بين خمسة وستة أشهر لتنظيمها. ومع انتهاء ولاية جميع أعضاء مجلس النواب وما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الشيوخ في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ازداد احتمال حدوث أزمة دستورية زيادة كبيرة. وفي حال حدوث ذلك، فإن كفالة معايير واضحة جدا وشفافة يسمح في إطارها للسيد موييز بالحكم بموجب مراسيم إلى حين انتخاب وتنصيب برلمان جديد سيكون أمرا بالغ الأهمية.

٧ - وكان لاعتقال الشرطة الوطنية الهايتية في ٢٢ تموز/يوليه لأحد زعماء العصابات المشهورين أثر إيجابي، وإن كان محدودا، في خفض نسبة الإجرام في منطقة أرتيبونيت والمنطقة الغربية. ويبرز الارتفاع المستمر في اتجاهات الجريمة الحاجة الملحة إلى قيام السلطات الوطنية بوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لمعالجة الأسباب الجذرية لعنف العصابات. وفي ٢٧ آب/أغسطس، عين السيد موييز المفتش العام نورميل رامو مديرا عاما بالنيابة للشرطة الوطنية الهايتية ليحل محل ميشيل أنج غيديون، الذي أكمل ولاية مدتها ثلاث سنوات في ٢٥ آب/أغسطس. وما زال من المنتظر أن يقر مجلس الشيوخ تعيين رامو، وفقا للدستور الهايتي. وأدت حركة منظمة للاحتجاج على مشكلة ندرة الوقود المتكررة إلى شل النشاط الاقتصادي والاجتماعي جزئيا في بورت أو برنس وغيرها من المدن الرئيسية في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر.

٨ - وما زالت الأزمة السياسية المطولة والبيئة الأمنية المتوترة تؤثران سلبا في اقتصاد البلد. وقد فقدت العملة الوطنية (الغورد) ٣٧,٦ في المائة من قيمتها مقابل دولار الولايات المتحدة في الاثني عشر شهرا الماضية، ويقدر التضخم الآن بنسبة ١٩,١ في المائة، ومن المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي قد تقلص بنسبة تزيد على ١ في المائة خلال السنة المالية المنتهية مؤخرا. وفي القطاع الزراعي، تفاقم أثر حالات الجفاف المحلية وانخفاض كميات الأمطار على الإنتاج الزراعي الكلي بفعل إبعاد أفراد العصابات للمزارعين عن أراضيهم المنتجة. وزاد ذلك من الضغط على الأسر المعيشية، كما يتضح من ارتفاع مؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد في المناطق الريفية من ١٧ في المائة عام ٢٠١٨ إلى ٤٩,٥ في المائة منذ نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، فإن الجمود المستمر في الجهود الرامية إلى إقرار حكومة جديدة ما زال يعوق إصدار نصوص تشريعية هامة، بما في ذلك قانون ميزانية الفترتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠١٩-٢٠٢٠ وقانون الانتخابات. وفي غياب حكومة تؤدي كامل وظائفها وفي ظل عدم اعتماد أي ميزانية، ما زال العديد من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، يعلقون الدعم المالي المقدم إلى هايتي.

٩ - وعلى الرغم من إدراك جميع الأطراف الفاعلة للتحديات التي تواجهها هايتي، لم يحرز أي تقدم صوب إجراء حوار وطني جامع وشامل لإخراج البلد من أزيمته الحالية متعددة الأبعاد. ومنذ انتهاء ولاية لجنة تيسير الحوار بين الهايتيين في أيار/مايو، لم تتخذ أي مبادرات جادة جديدة من أجل الحوار.

باء - الحالة الإنسانية

١٠ - أسهم الانخفاض الكبير في الناتج الزراعي، المرتبط بفترات طويلة من الجفاف في منطقتي أرتيبونيت والشمال الشرقي، واستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية (١٩ في المائة على مدى الاثني عشر شهرا الماضية) في زيادة تفاقم حالة الأمن الغذائي في هايتي، بما في ذلك الحالة التغذوية لأطفال هايتي. ومن المتوقع أن يعاني نحو ٣٩ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في عام ٢٠١٩. وفي آب/أغسطس، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ خمسة ملايين دولار من نافذة الاستجابة السريعة لتمكين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من تلبية احتياجات البلد العاجلة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. وتسعى المنظمات الإنسانية، من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، التي بلغت نسبة تمويلها في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢١ في المائة (٢٦,٢ مليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ١٢٦,٢ مليون دولار)، إلى تقديم المعونة إلى أشد السكان ضعفا، وعددهم ١,٣ مليون شخص.

١١ - وعمل الشركاء في المجال الإنساني والمنظمات الإنمائية بشكل وثيق مع مديرية الحماية المدنية لكفالة إعدادها وتعبئتها لموسم الأعاصير الذي يمتد من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين أن المديرية لديها هياكل وإجراءات اتصال متينة على جميع المستويات، بما في ذلك نظام للإنذار المبكر، فإن كيانات منظومة الأمم المتحدة تساعد في التصدي لعدد من التحديات التشغيلية. وهكذا نظمت المديرية، بدعم من دوائر العمل الإنساني، عملية محاكاة وطنية يومي ١٢ و ١٣ آب/أغسطس، لكي يتسنى لجميع الشركاء أن يفهموا على نحو أفضل أدوارهم ومسؤولياتهم في إدارة حالات الطقس والمياه الخطرة، ولاختبار البروتوكولات والإجراءات المعمول بها في مركز عمليات الطوارئ.

١٢ - وحتى ٢٨ آب/أغسطس، لم تسجل أي حالة إصابة بالكوليرا مؤكدة مخبريا في هايتي منذ الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠١٩. ولا تزال المراقبة والفحوص المخبرية مستمرة بلا هوادة. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير، سجلت ٥٨٤ حالة من حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا على الصعيد الوطني، أي بانخفاض بلغ ٨٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨ (٩٨٦ حالة مشتبه بها). وفي ضوء التطور الإيجابي للوباء، يجري استعراض استراتيجية الأمم المتحدة الداعمة للخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ التي تتولى زمامها الحكومة، وذلك بالتنسيق مع جميع الشركاء، من أجل: (أ) تعزيز نظام المراقبة على مستوى المجتمعات المحلية، و (ب) زيادة تطوير القدرات المخبرية للكشف عن الحالات المحتملة في أقصر مدة ممكنة، و (ج) القيام بأنشطة للتوعية والوقاية على مستوى المجتمعات المحلية، و (د) المحافظة على جميع الأنشطة المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وتعزيزها، باعتبارها تدبيرا من التدابير الوقائية المتخذة لزيادة خفض احتمال انتقال الكوليرا وغيرها من الأمراض المنقولة بالمياه. ويجري تدريجيا خفض عدد أفرقة الاستجابة السريعة، التي كان لها دور هام في القضاء على انتقال العدوى، مع استمرار تناقص عدد الحالات المشتبه بها. ومع ذلك، تواصل الأمم المتحدة العمل على تحسين قدرات التأهب والاستجابة لدى وزارة الصحة والمديرية الوطنية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي من أجل زيادة تعزيز نظام المراقبة والوقاية والاستجابة.

١٣ - وقامت الأمم المتحدة أيضا بتوسيع نطاق دعمها لضحايا الكوليرا، في إطار المسار ٢ من نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي. وقد ترسخت الآن العملية التشاركية التي تقودها المجتمعات المحلية في ٢٥ مجتمعا محليا في جميع أنحاء هايتي، حيث يقوم الضحايا بتشكيل مجموعات للعمل مع المسؤولين المحليين والمجتمع المدني وضحايا الكوليرا ككل لتحديد الأولويات وتطوير مشاريع لمعالجتها.

ويتلقى كل مجتمع محلي مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار لتمويل هذه المشاريع. وسيستمر العمل في المسار ٢ إلى ما بعد إغلاق البعثة بهدف الوصول إلى ما يزيد على ١٣٤ مجتمعا محليا.

ثالثا - تنفيذ الولاية

ألف - الحد من العنف المجتمعي (النقطة المرجعية ٦)

١٤ - منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نفذ أكثر من ٢٦ شريكا ما مجموعه ٥٠ مشروعاً للحد من العنف المجتمعي لصالح ٢٣.٠٥١ من النساء والفتيات و ٢٠.٧٨٨ من الرجال والفتيان في المجتمعات المهمشة والمعرضة للخطر. ودعمت هذه المشاريع أهداف البعثة المتعلقة بسيادة القانون والشرطة وحقوق الإنسان على مستوى المجتمعات المحلية. وفي إطار العملية الانتقالية، عملت البعثة على نحو وثيق مع شركائها المنفذين لكفالة إنجاز جميع المشاريع قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى نقل المهارات إلى المستفيدين، كان لهذه المشاريع - سواء في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أو بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي - دور كبير في توعية السلطات الوطنية بالطابع المتعدد القطاعات لقضية العصابات وبأهمية العمل مباشرة مع المجتمعات المحلية للحد من عنف العصابات.

١٥ - وتعاونت البعثة مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن برنامج لإدارة الأسلحة والذخائر، وأنشطة للحد من العنف المجتمعي، ووضع استراتيجية وطنية للتصدي لعنف العصابات. وإسهاماً في بناء القدرات الوطنية، يسهل البعثة مشاركة عضو واحد من أعضاء اللجنة وممثل واحد للشرطة الوطنية في الحلقة الدراسية دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إدارة الذخيرة التقليدية، التي نظمتها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كينغستون يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، شارك عضوان من أعضاء اللجنة في الجولة السابعة للتعلم للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، التي نُظمت في بوغوتا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً مشروعاً يهدف إلى تعزيز قدرة اللجنة على الحد من العنف المجتمعي.

١٦ - وواصلت اللجنة أيضاً التواصل مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، ومع زعماء العصابات، على وجه الخصوص، لتشجيعهم على تسليم الأسلحة النارية غير المشروعة. وفي ١٢ آب/أغسطس، سلم زعيم عصابة من سيتي سولاي (المنطقة الغربية) أربعة مسدسات و ٥٠ طلقة ذخيرة، وذلك في أعقاب التسليم الرمزي لثمانية أسلحة نارية من قبل زعيم عصابة آخر من سيتي سولاي في ٢٨ أيار/مايو. وفي الوقت نفسه، قامت الشرطة الوطنية في ١٨ تموز/يوليه، بمساعدة من البعثة، بتنظيم احتفال لتدمير ٣٧٤ قطعة من الأسلحة المتقدمة أو المضبوطة. وفي أعقاب التوصيات التي قدمتها بعثة التقييم التقني المعنية بإدارة الأسلحة والذخيرة، الموفدة في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/سبتمبر، استؤنفت المناقشات بشأن تعديل مشروع القانون المتعلق بتحديد الأسلحة الذي اعتمدته مجلس الشيوخ في ١٠ تموز/يوليه، في انتظار أن يعتمده مجلس النواب.

١٧ - ووفرت البعثة الدعم، على مدى ولايتها، لما مجموعه ٩٦ مؤتمراً ولقاء مفتوحاً عُقدت على النطاق الوطني بشأن سيادة القانون، واجتذبت ٣٣٥ ٢٢ مشاركاً، منهم ٩٦٣ امرأة. وكان الهدف من هذه الأنشطة هو تعزيز الجهود المبذولة لتهدئة النزاعات القائمة وإفساح المجال للحوار في المجتمعات

ال محلية المعرضة للعنف الانتخابي وأنشطة العصابات. وشملت المواضيع التي نوقشت بصورة متكررة تداول الأسلحة غير المشروعة؛ والأسباب التي تدفع المجتمعات المحلية إلى حمل السلاح؛ والتفاعل بين الشرطة والمجتمع المدني ونظام العدالة؛ والأطر غير الرسمية للتصدي للنزاعات المجتمعية؛ والصلة المتشابكة بين الشباب والمخدرات ونشاط العصابات؛ والعنف الانتخابي. وإلى جانب السلطات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، شارك برلمانيون في هذه المناسبات أيضاً، مما عزز تفاعل الأوساط السياسية في أشد البلديات تعرضاً للعنف في مختلف أنحاء هايتي. وانتهت جميع هذه المنتديات إلى اعتماد توصيات لاتخاذ إجراءات، وأنشأت كيانات المجتمع المدني لجاناً للمتابعة في ست بلديات بدعم من السلطات المحلية.

١٨ - وقُذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربعة مشاريع للتوعية. واستمر اثنان من هذه المشاريع، سُلط عليهما الضوء في تقريرتي السابق (S/2019/198)، في تعزيز الحوار بين البرلمانيين ودوائرهم الانتخابية في مختلف أنحاء البلد بشأن سبل تحسين سيادة القانون، بما في ذلك من خلال اعتماد مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية. ويركز المشروعان الآخران على المنظور الجنساني، حيث يهدف أحدهما إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة من خلال التفاوض مع القيادات النسائية الهايتية، بينما يسعى الثاني إلى تعبئة المجتمعات المحلية حول التصويت البرلماني على مشروع القانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه.

باء - التطورات المتعلقة بالأمن والشرطة (النقاط المرجعية ١ و ٤ و ٥ و ٦)

١٩ - ازدادت مظاهرات الشوارع، التي كانت قد هدأت إلى حد بعيد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من حيث التواتر والعنف خلال شهر أيلول/سبتمبر، إذ وقعت مواجهات بين المحتجين والشرطة الوطنية يومي ٢٠ و ٢٣ أيلول/سبتمبر في بورت أو برنس. وشهدت الأشهر الماضية أيضاً زيادة مستمرة في اتجاهات الجريمة الرئيسية والحوادث المتصلة بالعصابات. فقد زاد عدد جرائم القتل المبلغ عنها عام ٢٠١٩ بنسبة ١٧ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٨، إذ سُجِّل وقوع ٦٩٨ حالة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٨ تشرين الأول/أكتوبر، مقابل ٥٩٤ حالة للفترة نفسها من العام الماضي. وسُجِّل ثلثا جرائم القتل في المنطقة الغربية، حيث ينتشر الإجرام المرتبط بالعصابات أكثر من أي منطقة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لقي ٣٤ من ضباط الشرطة مصرعهم في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في حين لم يتجاوز هذا العدد ١٧ ضابطاً خلال عام ٢٠١٨ بأكمله. ونجم عن هذا الارتفاع في نسبة الإجرام نشوء مناطق خطر في أماكن مثل حي مارتيسان في بورت أو برنس، حيث بدأ السكان يحتجون على كون المجرمين المسلحين يصلون ويجولون بكل حرية، مع الإفلات التام من العقاب على ما يقرّفونه من أفعال، في تحد لسلطة الدولة. وتضع هذه الاتجاهات الإجرامية السلبية عبئاً إضافياً على كاهل قوة الشرطة الوطنية التي تكافح للوفاء بالمدفوعات المستحقة لمقدمي الخدمات وتلبية الاحتياجات الأساسية للضباط، مما يحّد من قدراتها التشغيلية ويجبر قيادتها على القيام بخيارات تشغيلية صعبة.

٢٠ - وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلت الشرطة الوطنية عملياتها ضد العصابات. وأدت عملية القبض على أحد زعماء العصابات المشهورين في ٢٢ تموز/يوليه إلى زيادة ثقة الجمهور في المؤسسة الأمنية، وكان لها تأثير إيجابي على إحساس السكان بالأمن. وأبان التحقيق القائم على المعلومات الاستخباراتية، الذي قدمت له البعثة دعماً محدوداً من خلال نشر وحدة للطائرات المسيّرة من دون طيار،

عن قدرة الشرطة الوطنية على التخطيط للعمليات وتنفيذها. ومع اقتراب موعد إغلاق البعثة، كانت هذه واحدة من آخر الحالات التي تقدم فيها الأمم المتحدة الدعم العملي للشرطة الوطنية.

٢١ - وقد مكّن تجنيد ضباط شرطة جدد، بدعم من البعثة، من زيادة تعزيز قدرات الشرطة الوطنية. ومنذ اعتماد الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، أدمجت مؤخرا في صفوف القوة ثلاثة أفواج تضم ٣٧٠ ٢ من طلاب أكاديمية الشرطة، من بينهم ٤٥٣ امرأة، وذلك في ٨ آب/أغسطس عندما تخرج الفوج الثلاثون. وقد رفع هؤلاء المجندون عدد ضباط الشرطة إلى ٤٠٤ ١٥ في جميع أنحاء البلد، ١٠٥ في المائة منهم من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، تمت ترقية ٦٧ من ضباط الشرطة الوطنية إلى رتبة مفوض شرطة في ١ آب/أغسطس بعد أن أتموا بنجاح دورة تدريبية لمدة سبعة أشهر. وفي حين يبدو أن الشرطة الوطنية في طريقها لبلوغ هدف ١٨ ٠٠٠ ضابط بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، فإنها ستحتاج إلى مضاعفة الجهود لتحقيق هديّ ١٥١ ضابط لكل ١٠٠٠ نسمة (تبلغ النسبة الحالية ١,٣٣) و ١٢ في المائة من النساء، المحددين في خطتها الخمسية.

٢٢ - وتم تأمين التمويل اللازم لبناء المكتب الإقليمي الأول للمفتشية العامة في كاب هايسيان (المنطقة الشمالية) عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث حُدّد موقع للبناء، وهو ما يشير إلى إحراز تقدم في إضفاء طابع اللامركزية على هيئة مساءلة الشرطة الوطنية. ويجري حاليا تقييم العروض المقدمة من المقاولين المحتملين، ويُنتظر أن يوقع المدير العام على التوجيه العام المتعلق بتنظيم وتشغيل المكاتب الإقليمية الأربعة المقبلة.

٢٣ - وواصل فريق البعثة المعني بمنع العنف الجنسي والجسدي العمل مع شركائه من أجل تعزيز وحدة مكافحة العنف الجنسي التابعة للشرطة الوطنية، ولا سيما من خلال تنظيم أربع حلقات عمل بشأن أساليب التحقيق للشرطة والقضاة، وذلك بدعم تقني ومالي من البرنامج الإنمائي. وساعدت هذه الحلقات على إذكاء الوعي بقضايا الجرائم الجنسية، والتوصل إلى فهم مشترك للرعاية المقدمة إلى الضحايا، ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بمنع هذه الجرائم. وحضر الحلقة الدراسية الدولية الخامسة بشأن العنف الجنسي والجسدي، التي عُقدت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، ١٤٩ مشاركا، من بينهم ٩١ امرأة، من القيادة العليا للشرطة الوطنية الهايتية والقطاع القانوني وشركائهما من الأمم المتحدة والمجتمع المدني في هايتي.

٢٤ - وأظهرت نتائج التقييم الثاني للخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي أُجري بدعم من البعثة، تقدما مستمرا. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن الأزمة السياسية المستمرة، وعدم مشاركة الحكومة، وفتور همة المانحين، كلها عوامل أسهمت في انخفاض معدل التنفيذ العام البالغ ٣٤,٥ في المائة. ومن بين الإجراءات ذات الأولوية الواردة في الخطة، وعددها ١٣٣ إجراء، نُفذ إجراءان، ويجري تنفيذ ١٠٣ إجراءات، فيما لم يُشرع بعد في تنفيذ ٢٨ إجراء.

٢٥ - وفي حين أن التقدم المحرز في تطوير الشرطة الوطنية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية من وجود بعثات حفظ السلام واضح، فإن الحفاظ على زخم النمو المستمر وإضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة سيتطلب مزيدا من الاهتمام من جانب السلطات الوطنية والمجتمع الدولي لتوفير الموارد اللازمة لها. ويجب التعجيل بتلبية الاحتياجات الملحة من المعدات للشرطة، التي تفتقر إلى الذخيرة والمركبات المدرعة على حد سواء. وينبغي أن يظل تركيز البعثة المقبلة مُنصبًا على توسيع نطاق التغطية

الإقليمية، وتعزيز القدرات العملية - ولا سيما فيما يتعلق بمنع الجريمة، ومكافحة الشغب، والاستخبارات والتحقيقات الجنائية - وزيادة تمثيل المرأة في صفوف الشرطة الوطنية.

جيم - العدل ومكافحة الفساد (النقاط المرجعية ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١٠)

٢٦ - على الرغم من الأثر السلبي للحالة الأمنية على سير عمل المحكمة الابتدائية في بورت أو برنس، فقد أُحرز تقدم كبير في خفض معدل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة ضمن حدود الولاية القضائية، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى تحسن القيادة وزيادة فعالية التعاون بين الجهات القضائية الفاعلة، من خلال اللجنة المعنية بتسلسل الإجراءات الجنائية، في التعامل مع القضايا الجنائية. وخلال شهر تموز/يوليه، قام مكتب المدعي العام بتجهيز جميع القضايا الـ ٧٦ المحالة إلى المحكمة في الوقت الحقيقي، وأُغلق قضاء التحقيق ٧٩ قضية، وعقدت المحكمة ٢٩ جلسة للنطق بالحكم، وأُغلقت ٢٣ قضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت مكاتب المعونة القضائية المدعومة من البعثة في الإفراج عن ٣٤ من البالغين و ١٨ من المُصَّـر. وإجمالاً، انخفض عدد المحتجزين قبل المحاكمة في ولاية بورت أو برنس القضائية بنسبة ١٤ في المائة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٢٧ - واستمرت حالات التأخير في إنشاء المجلس الوطني للمعونة القضائية، وهو الهيئة المكلفة بتقديم المساعدة القانونية إلى أضعف الفئات، عقب إصدار قانون المعونة القضائية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. إذ لم تحدّد الدولة بعد استراتيجيتها الوطنية للمساعدة القانونية، ولم تقم بإعداد خطة عمل متصلة بما وبتخصيص التمويل اللازم لتنفيذها. وقدمت البعثة والبرنامج الإنمائي الدعم إلى وزارة العدل والأمن العام من خلال تعيين خبير استشاري لصياغة الخطة الاستراتيجية، مما سيجب للمجلس الوطني الأدوات اللازمة لإنشاء ١٨ مكتباً للمعونة القضائية في جميع أنحاء البلد. وبدعم من البرنامج الإنمائي، يسترر البعثة أيضاً تعيين خبير استشاري لمساعدة المجلس الأعلى للقضاء في صياغة تقرير سنوي عن أنشطته وعن أداء الجهاز القضائي عموماً، وهو ثالث تقرير منذ إنشاء المجلس عام ٢٠١٢.

٢٨ - وفي ١٩ آب/أغسطس، أبلغ وزير العدل والأمن العام رئيس المجلس الأعلى للقضاء بقيام السيد موييز بتعيين ٢٣ من القضاة، من بينهم امرأتان، في العديد من الولايات القضائية في مختلف أنحاء البلد. ووفقاً لما ذكره المجلس، ثمة ٤٠ تعييناً قضائياً لم يبت فيها بعد.

٢٩ - وقد أُحرز تقدم هام فيما يتعلق بإقامة العدل، وأداء المؤسسات القضائية، والإصلاح التشريعي، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقامت البعثة والبرنامج الإنمائي، من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون، بدعم المجلس الأعلى للقضاء في وضع خطة استراتيجية خمسية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ وإعداد تقرير عن حالة القضاء. وتم تعزيز آليات الرقابة الداخلية والمساءلة داخل الوزارة والمجلس على حد سواء. فقد أجرت الوزارة، على الصعيد الوطني، عملية تفتيش شملت ١٨ من مكاتب الادعاء العام، وخمس محاكم استئناف، وأكثر من ١٠٠ من محاكم الصلح، و ١٨ من مكاتب مأموري السجون في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩. ونشر المجلس النتائج الأولى لعملية فحص ملفات القضاة. وعلاوة على ذلك، شُغلت جميع المقاعد الشاغرة في المحكمة العليا والمجلس.

٣٠ - وفيما يتعلق بالإصلاح التشريعي، فإن اعتماد قانون المعونة القضائية وإصداره سيجب تدريجياً لأضعف الفئات إمكانية اللجوء إلى القضاء. وعلى الرغم من جهود البعثة وشركائها، فإن القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، فضلاً عن مشروع القانون التنظيمي لوزارة العدل والأمن العام، لم تناقش بعد.

في البرلمان. وسيشكّل إقرار هذه القوانين وإصدارها إحدى الأولويات الرئيسية للمكتب الجديد. وعلاوة على ذلك، أقامت البعثة شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووحدة مكافحة الفساد التابعة للدولة لبناء قدرات الجهات القضائية الفاعلة في مجال مكافحة الفساد. وستمكن هذه الشراكة من تقييم الاستراتيجية الوطنية الحالية لمكافحة الفساد، ومدتها عشر سنوات، وصياغة استراتيجية جديدة.

٣١ - ومع ذلك، فإن بلوغ النقاط المرجعية المتعلقة بالعدالة وسيادة القانون بشكل تام سيتطلب جهداً طويلاً الأجل والتزاماً متواصلاً من جانب السلطات الوطنية والمجتمع الدولي على حد سواء. ومن شأن جهود بناء المؤسسات الطويلة الأجل هذه أن تستفيد من اعتماد خارطة طريق للإصلاحات المتعلقة بسيادة القانون، تتولى زمام الأمور فيها السلطات الوطنية، لكي تكون فعالة ومستدامة. ولا تزال حالات التأخير في التعيينات القضائية والتعيينات التي لا تستند إلى الجدارة تعيق سير نظام العدالة بسلاسة. وفي إطار هذه الإصلاحات، يلزم تزويد مؤسسات المراقبة والمساءلة الرئيسية، وتحديدًا مفتشية المجلس الأعلى للقضاء، بعدد كافٍ من الموظفين، بدءاً بتعيين مدير للمفتشية.

٣٢ - وأظهرت السنتان الماضيتان أن الاحتجاز المطول قبل المحاكمة ليس ظاهرة مستعصية. فقد نجحت الاستراتيجيات المدعومة من البعثة في عكس الاتجاه السلبي في الولاية القضائية لبورت أو برنس. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٩، انخفض عدد السجناء رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في السجن الوطني من ٣٧٥٠ إلى ٢٨٦٤ سجيناً. وخلال الفترة نفسها، انخفض عدد القُصّر المحتجزين في مركز تأهيل القُصّر الخارجين عن القانون من ١١٤ إلى ٣٩ فرداً. وينبغي توسيع نطاق هذه الجهود وتكرارها في مختلف أنحاء البلد.

دال - المؤسسات الإصلاحية (النقاط المرجعية ١ و ٣ و ٥)

٣٣ - اعتباراً من ٤ أيلول/سبتمبر، كانت السجون الهايتية تحتجز ما مجموعه ٨٨٤ ١٠ معتقلاً، منهم ٣٥٥ امرأة و ٢٠٤ صبية و ٨ فتيات، وبمعدل إشغال قدرة ٣٣٧ في المائة. وكان ٧٣ في المائة من هؤلاء المعتقلين ينتظرون محاكمتهم. ورغم اتخاذ خطوات هامة لتعزيز القدرات الإدارية والإشرافية والتشغيلية، فإنّ الاكتظاظ وانخفاض مستويات التوظيف ونقص الموارد جراء القيود على الميزانية ظلت تؤثر بشكل سلبي على أداء مديرية إدارة السجون، التي لا تزال منضوية تحت إشراف الشرطة الوطنية، ولا تتمتع بالاستقلال المالي أو الإداري الذي يمكنها من إدخال إصلاحات أساسية على السجون ومن استقدام الموظفين. وهي تواجه أيضاً تحديات متكررة في ضمان التزويد المنتظم لمراكز الاحتجاز بالأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات، الأمر الذي يعيق قدرتها على تحسين ظروف الاحتجاز.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّمت المديرية، بالتعاون مع محكمة بورت أو برنس الابتدائية، منتدى بيوم واحد لفائدة ٨٤ من كتبة المحاكم، والمساعدين القانونيين، والمحامين القادمين من مكاتب المساعدة القانونية المدعومة من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وكتبة شؤون سجلات السجون، وغيرهم من الأطراف المعنية التابعة لولاية بورت أو برنس القضائية وذلك من أجل تعزيز إدارة سجلات السجناء. ونفذت البعثة، من خلال برنامجها للحد من العنف المجتمعي، ثلاثة مشاريع في ثلاثة سجون من أجل إعادة إدماج السجناء. وحصل ما مجموعه ١٣٥ سجيناً، من بينهم ١٤ امرأة، على مجموعة متنوعة من الكفاءات المهنية. وعلاوة على ذلك، تم في كل من سجن جيريمي

(منطقة غراند آنس) والسجن الوطني (المنطقة الغربية) وسجن النساء في كباريه (المنطقة الغربية) الانتهاء من تنفيذ خمسة من مشاريع الأثر السريع ضمن مجالات الأمن والطاقة والمياه والهيكل الصرف الصحي الأساسية وإعادة التأهيل؛ وتلقت دور الإصلاح والتأهيل الثماني عشرة كلّها إمدادات من المعدات الأمنية. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة بتيسير عقد حلقتي عمل عن تقنيات تقييم الأداء لفائدة رؤساء عمليات، من بينهم امرأة، وذلك بغية تعزيز الإشراف على الموظفين وتقييمهم.

٣٥ - وفي الفترة الفاصلة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ورغم النقص الدائم في الأغذية والأدوية، سُجِّلَت ٢١٨ حالة وفاة داخل منظومة السجون في هايتي، أي بمعدل وفيات سنوي قدره ١٠,٤٤ حالة لكل ١٠٠٠ معتقل، وبانخفاض عن المعدل المسجَّل في عام ٢٠١٧ وقدره ١٦ حالة لكل ١٠٠٠ معتقل. ومن خلال الجهود المتضافرة التي تبذلها المديرية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين، والشركاء من المنظمات غير الحكومية، تم اتخاذ تدابير من قبيل برامج الفحص المبكر وبرامج التغذية لفائدة المرضى المحتجزين المصابين بسوء التغذية وفقر الدم والسَّل، وتم احتواء تفشي داء الجرب الذي أصاب ٢٥٢٠ من المعتقلين في أربعة سجون، ومعالجته بطريقه شاملة. وعلاوة على ذلك، تم تنظيم تدريب في مجال الرعاية الصحية داخل البيئات الإصلاحية لفائدة ٨٢ من موظفي شؤون السجون، من بينهم ٤٦ امرأة؛ وقامت المديرية والبعثة بوضع توجيهات تتعلق بالرعاية الصحية في حالات الطوارئ.

٣٦ - ويضم نظام السجون في صفوفه حالياً ١٢٠٧ موظفين لشؤون السجون، من بينهم ١٥٩ امرأة. والأمر ما زال يتطلب إجراء تحليل للاحتياجات على صعيد التوظيف المراعي للاعتبارات الجنسانية. وقد نظمت المديرية أيضاً، بالتعاون مع البعثة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حلقتي عمل للتوعية بالمسائل الجنسانية لدى ٢٨٦ من الضباط، من بينهم ٣٧ امرأة، العاملين في ثمانية من السجون الموجودة في جميع أنحاء البلد.

٣٧ - وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، واصلت البعثة والبرنامج الإنمائي، من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون، تعزيز قدرة إدارة السجون على إدارة مواردها المالية والإدارية بصفة مستقلة. وقد تلقى ما مجموعه ٥٢٩ موظفاً، من بينهم ١٦٤ امرأة، التدريب بهذا الشأن. وصدّق المدير العام للشرطة الوطنية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على مشروع القانون المتعلق بالسجون، بما في ذلك القانون التنظيمي الذي يرتقي بإدارة السجون إلى مستوى مديرية مركزية داخل الشرطة الوطنية تتمتع بالاستقلال الذاتي علي مواردها الخاصة، ومن المفروض الآن أن يُعرض مشروع القانون هذا على البرلمان عن طريق وزارة العدل والأمن العام. وبدعم تقني ومالي من البعثة، بدأ العمل في خمسة سجون بنظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع ونظام إدارة سجلات السجناء، وتم تجهيز ٨٥٣٣ من الملفات.

٣٨ - وبعد اختتام الجولة الثالثة من التقييمات في أيلول/سبتمبر، تم التصديق على مركز إعادة تأهيل القصر الخارجين عن القانون، وسجن النساء في كابيرييه، وسجن كروا دي بوكيه في المنطقة الغربية، وحسن ليرتي الثاني في منطقة الشمال الشرقي على أنها مؤسسات تستوفي المعايير الدولية. وقد ساعدت البعثة والبرنامج الإنمائي على إجراء عملية التصديق هذه التي قُدِّم التقرير النهائي بشأنها إلى المدير العام للشرطة الهايتية وإلى مدير إدارة السجون في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

هاء - حقوق الإنسان (النقاط المرجعية ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩)

٣٩ - أدى تعيين وزير مفوض لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، إلى تنشيط لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات وإلى تعزيز امتثال الدولة لالتزاماتها بشأن تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت اللجنة المشتركة بين الوزارات اللمسات الأخيرة على تقرير منتصف المدة المقدم من هايتي في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وهو يعرض بالتفصيل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي قبلت بها هايتي خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٦. وفي ٣٠ تموز/يوليه، ناقش مكتب رئيس الوزراء التقرير مع ممثلي الوزارات والمؤسسات العامة، بما في ذلك مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء في تموز/يوليه من المسودة الأولى لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الآن بانتظار المصادقة عليها من قبل السلطة التنفيذية بعد إجراء مشاورات مع ممثلي المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني.

٤٠ - وخلال عامين من ولاية البعثة، شهدت قدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على العمل بشكل مستقل وعلى حماية المواطنين تحسناً كبيراً. وأصدرت المؤسسة أول تقاريرها السنوية العامة منذ عام ٢٠١٣، وقد تضمن هذا التقرير ٢٠ توصية إلى السلطات الحكومية بشأن طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، ثبت التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المركز "ألف"، وشكل ذلك اعترافاً دولياً آخر بجهودها من أجل الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وزادت المؤسسة أيضاً من دعوتها العامة لمناصرة القضايا الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولوحظ تقدم في تنفيذ توصياتها من قبل السلطات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من طول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة. وأخيراً، وبفضل المساعدة على بناء القدرات المقدمة من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون، تعكف المؤسسة على الانتهاء على صياغة استراتيجيتها الداخلية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ وكذلك على صياغة كتيب عن القواعد واللوائح الداخلية.

٤١ - وواصلت البعثة تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، ولا سيما عن طريق تيسير التدريبات على رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وكذلك إقامة الشراكات بين المجتمعات النائية والسلطات المحلية من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وعقد جلسات لتأييد تنفيذ التوصيات التي قبلت هايتي خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٦ ولإعداد تقرير المجتمع المدني الذي سيُقدّم إلى دورة الاستعراض الدوري الشامل القادمة في عام ٢٠٢١. وقد تم التركيز بشكل خاص على دور المجتمع المدني في الدعوة إلى تصديق البرلمان على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإلى مناهضة التمييز الذي تواجهه المتنافسات في الانتخابات. وفي الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩، زادت منظمات المجتمع المدني بشكل كبير من قدرتها على إعداد التقارير وعلى التوعية، حيث أصدرت مجتمعة ٤٨ تقريراً عاماً، منها ٦ تقارير قُدمت إلى آليات حقوق الإنسان الدولية.

٤٢ - ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بقدرة السلطات الوطنية على مساءلة موظفي الدولة عن الانتهاكات الجسيمة الحالية والسابقة لحقوق الإنسان. فقد استأثر نشر التقرير المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبعثة عن أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في لاسالين باهتمام

الجمهور والدوائر الدبلوماسية والإعلامية. بيد أنه على الرغم من تسليط الضوء على هذه الأحداث، لم يتم اتخاذ أي إجراءات جنائية بشأن التورط المزعوم لضباط من الشرطة الوطنية ولموظفين عموميين فيها. وقد أصدرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بياناً في ٢٥ آب/أغسطس تحث فيه القاضي المكلف بالتحقيق في هذه القضية على التحرك بسرعة وبصورة مهنية من أجل ضمان الاستماع إلى المشتبه في تورطهم ومحاكمتهم وإصدار الأحكام بحقهم.

٤٣ - وعملت البعثة، طوال فترة ولايتها الممتدة على سنتين، على رصد رد فعل السلطات إزاء أربع حالات رئيسية أخرى من حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وهي: القتل والاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري للمدنيين خلال العمليات التي نفذتها الشرطة في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في ليلافوا وجراند - رافين، على التوالي؛ وما تعرض له رجل ذو إعاقة يبلغ من العمر ٢٥ عاماً من ضرب حتى الموت في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على يد ضابط من ضباط الشرطة في لافيكتوار؛ والانتهاكات العديدة التي قيل إنّ الشرطة الوطنية قد ارتكبتها خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الأشهر تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٨ وفي شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٩. ونظراً لعدم وجود تطورات قضائية ملموسة تثبت المسؤولية وتحقق العدالة لضحايا هذه القضايا البارزة، فإنّ الدعوة لإرساء آليات أقوى في مجال المساءلة وتحقيق العدالة لجميع الضحايا ستبقى سمة أساسية من سمات ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

واو - أعمال التحضير لإجراء الانتخابات (النقطة المرجعية ١١)

٤٤ - تم الانتهاء من المشروع المتكامل الذي أعدّه فريق الأمم المتحدة القطري بشأن دعم الدورة الانتخابية في هايتي ٢٠١٩-٢٠٢٠، وتم التوقيع عليه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الانتخابي المؤقت في ٢ آب/أغسطس. ويأخذ هذا المشروع الجامع، الذي يتولى فيه البرنامج الإنمائي دور الوكالة الرائدة في مجال المساعدة التقنية وتعزيز المؤسسات، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورة المزود بالدعم اللوجستي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دور التركيز على مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة دور التركيز على دعم وسائل الإعلام، بنهج وحدة العمل في الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانتخابية، وهو يشكل مثالا على الطبيعة المتكاملة لعمل الأمم المتحدة مستقبلاً في هايتي، بعد إغلاق البعثة.

٤٥ - وواصلت خلية الأمن الانتخابي المشتركة، المؤلفة من ضباط من الشرطة الوطنية ومن البعثة، انخراطها في عملية التخطيط لضمان أمن العمليات الانتخابية المقبلة. وأكمل الفريق نموذج تقييم المخاطر بالنسبة لمراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلد. وخطط لتنظيم دورة تدريبية لمدة يومين بشأن العملية الانتخابية ومنع العنف ضد المرأة، وذلك لفائدة الشرطة الوطنية ومديريها الإقليميين ومنسقي الانتخابات وأعضاء مكتب التنسيق الوطني لشؤون المرأة ومدربي أكاديمية الشرطة. كما أقام أعضاء الخلية شراكة مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ومع المجلس الانتخابي المؤقت لتوفير التدريب لموظفي أمن الانتخابات المدنيين.

رابعا - التخطيط للمرحلة الانتقالية

٤٦ - واصلت منظومة الأمم المتحدة في هايتي التحضير للانتقال إلى مرحلة من الحضور لأغراض غير حفظ السلام، مسترشدة في ذلك بالالتزامات المقطوعة ضمن إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك التحليل والتخطيط بشكل متكامل وأقوى. وعقدت كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية بركائز السلام والأمن والتنمية في هايتي ونيويورك حلقة عمل استراتيجية في بورت أو برنس في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر. وساعدت المناقشات على تطوير فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر حين ستتولى الوكالات والصناديق والبرامج دور تقديم المساعدة البرنامجية والتقنية الذي كانت تؤديه البعثة. وساعدت حلقة العمل أيضًا على تحديد الأولويات المشتركة للأمم المتحدة في هايتي ومجموعة من المعايير الاستراتيجية للمكتب المتكامل. ودفعت قدما بنسق بتطوير آليات التعاون والتنسيق التي ستحقق التكامل بين أنشطة البعثة الجديدة وفريق الأمم المتحدة القطري. وعملت إدارتا عمليات السلام والشؤون السياسية وبناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل مشترك للتأكد من أنّ الوجود المعاد تشكيله في هايتي يفسح المجال واسعا أمام المرأة لكي تشارك في هياكله وخبراته وأطره التنسيقية وتقوم بدور القيادة فيه بغية حماية وتعزيز المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وفيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٤٧ - وعقب أن تقرر منح هايتي أهلية الانتفاع من صندوق بناء السلام لمدة خمس سنوات، وضع الفريق القطري أربعة مقترحات مشاريع وحصل في ذلك على المشورة الفنية من المكونات المعنية داخل البعثة وبالتشاور مع النظراء والشركاء الوطنيين. وقد صُممت هذه المشاريع لتدعم وتسرع عملية الانتقال إلى مرحلة من الحضور لأغراض غير حفظ السلام، ولتشجيع على المزيد من القيادة والملكية الوطنيتين ضمن المجالات التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لتعزيز الاستقرار والأمن على المدى القصير والمتوسط، أي سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وإدارة الأسلحة والذخيرة، والحد من العنف المجتمعي، والأمن الانتخابي (مع التركيز بشكل خاص على النساء)، وإلحراز تقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة. كما تم تقديم مشروع خامس يهدف إلى إنشاء أمانة لصندوق بناء السلام داخل مكتب المنسق المقيم من أجل الإشراف على التنفيذ الفعال لحافظة الصندوق في هايتي.

٤٨ - ويجري التخطيط لبدء تشغيل المكتب المتكامل على ثلاث مراحل انطلاقا من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٦ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه والمنشئ للمكتب وحتى بداية الميزانية العادية الأولى له في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وقد تولت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، خلال المرحلة الأولى وبالتنسيق الوثيق مع إدارة الدعم التشغيلي، القيادة العامة لنواتج التخطيط، ومنها مفهوم البعثة، المطلوبة بموجب التوجيه التخطيطي بشأن هايتي الصادر عن الأمين العام في تموز/يوليه. وقد انتهت هذه المرحلة في أواخر آب/أغسطس بإنشاء فريق متقدم للمكتب المتكامل، يتخذ من بورت أو برنس مقرا ويتولى جميع مسؤوليات تخطيط البعثة والبدء بتشغيلها. ومن أجل تعظيم استخدام الموارد داخل البلد، تم اختيار أكثر من نصف أعضاء الفريق المتقدم من البعثة، وباقي الأعضاء من المقرر ومن البعثات الأخرى ضمن إطار مهام مؤقتة. وستحقق مرحلة بدء التشغيل الثانية، التي تنتهي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، استعداد المكتب المتكامل للعمل بصورة أولية منذ اليوم الأول من ولايته. وفي المرحلة الثالثة والنهائية من بدء التشغيل، سيتولى المكتب المتكامل مسؤولية التخطيط والعمليات، وسيضع آليات تخطيط وتشغيل مشتركة لتحقيق التكامل بين الأنشطة والتنسيق مع الفريق القطري. أما العناصر الرئيسية فستكون بمثابة إطار

استراتيجي متكامل وأفرقة مشتركة تُعنى بالإصلاحات الانتخابية والقضائية وبالحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح، وتشترك في أماكن العمل.

خامسا - نقاط مرجعية جديدة

٤٩ - طلب إليّ مجلس الأمن، في قراره ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، أن أقدم في هذا التقرير، وبالشراكة مع حكومة هايتي والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، نقاط مرجعية استراتيجية ذات مؤشرات لتحقيق المهام الموكلة إلى المكتب المتكامل. وبعد عملية تشاور شملت حلقة العمل الاستراتيجية التي عقدت في بورت أو برنس في شهر أيلول/سبتمبر، تم تحديد ستة نقاط مرجعية جديدة و ٢٥ مؤشرا لقياس التقدم نحو تحقيق الاستقرار المستدام بعد نشر المكتب المتكامل (المرفق الثاني). وترتبط أربعة من هذه النقاط المرجعية ارتباطاً مباشراً بمجالات ولاية المكتب وفق نص الفقرة ١ من القرار المذكور. والنقطتان المرجعيتان الأخريان هما بمثابة تحديد للسياقات، وتعكسان الحد الأدنى من الشروط اللازمة لإحراز تقدم اجتماعي واقتصادي يحفظ الاستقرار في البلد، ويعالج الأسباب الجذرية للعنف والنزاع، ويمكّن من إحراز تقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة. وتستند هذه النقاط والمؤشرات إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي سيمكّن إنجازها من وضع هايتي على طريق ثابت نحو السلام والازدهار. ويستطيع المكتب المتكامل والفريق القطري تحديد المزيد من النقاط والمؤشرات، وهما سيقومان، مع الحكومة، بضبط الغايات الخاصة بهذه النقاط والمؤشرات، وذلك في سياق تطوير إطار مرجعي استراتيجي مبتكر ومتكامل عند استعراض إطار التعاون للأمم المتحدة في هايتي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩.

٥٠ - ويعكس هذا النهج الجديد إزاء النقاط المرجعية، الذي هو نتيجة لمشاورات مستفيضة داخل منظومة الأمم المتحدة، علاقة التعاضد القائمة بين المساعدة الإنسانية والسلام والأمن والتنمية، والإقرار بالدور الوقائي للتنمية، وكلاهما يكتسي أهمية خاصة في سياق هايتي ويدعم الجهود الإصلاحية التي تبذلها المنظمة. والتقدم في النقاط المرجعية السياقية قد لا يحدد الإطار الزمني لخروج المكتب المتكامل لاحقا من هايتي، إلا أنّه ينبغي أن يُعتمد كمقياس إضافي لمدى استقرار البلد وقدرته على الاستمرار في مسار إيجابي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٥١ - وتمثّل النقاط المرجعية بالنسبة لشعب هايتي ومؤسساته الوطنية أهدافا ينبغي السعي إلى تحقيقها في أفق السنتين أو الثلاث سنوات القادمة لتحسين الأسس الهيكلية للاستقرار وللتماسك الاجتماعي. وقد استندت هذه النقاط إلى الأولويات الوطنية التي حددتها حكومة هايتي، وإلى النتائج الأولية لعمليات الحوار الوطني، وأيضاً إلى أحدث الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وتتضمن النقاط المرجعية الجديدة العناصر الأساسية للنقاط والمؤشرات التي وضعتها البعثة، ولكنها تضع المساءلة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة في صلب علاقة الأمم المتحدة مع هايتي.

٥٢ - ويسبب البيئة السياسية الحالية المتقلبة والحكومة الجديدة التي لم تُشكّل بعد، ستحرص قيادة المكتب المتكامل من خلال ما تجرّه من مشاورات مستمرة ومتعددة القطاعات على أن تغطي الأهداف الكامنة وراء هذه النقاط المرجعية بأوسع قدر ممكن من التفاهم والملكية الوطنية. وسيتفق المكتب المتكامل وحكومة هايتي على الأهداف المحددة لكل نقطة من النقاط المرجعية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وقد تُعدّل عندئذ بعض المؤشرات، مع قيام البعثة والفريق القطري، بالتشاور مع الشركاء الوطنيين، بوضع إطار استراتيجي كامل ومتكامل لضمان فعالية العملية الانتقالية. وسيسعى المكتب أيضاً إلى إنشاء آلية للرصد

وجمع البيانات عن التقدم المحرز في بلوغ هذه النقاط، وذلك بالشرراكة مع الحكومة ومع الفريق القطري وبالاستفادة من آليات جمع البيانات القائمة لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

٥٣ - وهذه النقاط المرجعية ليست أداة لتقييم أداء الأمم المتحدة في البلد، إلا أنها تعكس الأساس المبدئي الذي سَتُحدّد استناداً إليه، على نطاق المنظومة، الأولويات الحاسمة التي سيعمل وجود الأمم المتحدة في البلد على بلوغها خلال السنوات المقبلة. إذ ستحصل الجهات الفاعلة الوطنية على المساعدة بشكل متكامل من المكتب ومن الفريق القطري، على أن تراعى في ذلك قدراتهما الخاصة وميزتهما النسبية، أي الدور السياسي والاستشاري للبعثة والدور البرنامجي للوكالات والصناديق والبرامج.

سادسا - خفض التدريجي والإغلاق

٥٤ - وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤١٠ (٢٠١٨) و ٢٤٦٦ (٢٠١٩)، واصلت البعثة تخفيض وجودها تدريجياً قبل إغلاقها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أُعيدت وحدات الشرطة المشكلة السبع كلها إلى أوطانها، باستثناء الفريق الخلفي التابع للوحدة الأخيرة وهو قد توقّف عند العمل في ٩ أيلول/سبتمبر. ومن أصل ٢٩٥ من أفراد الشرطة المتدربين، بقي ١٠ في منطقة البعثة للعمل كأفراد شرطة وموظفي شؤون السجون ضمن فريق انتقالي تابع للمكتب المتكامل.

٥٥ - وقامت البعثة بعملية تخفيض تدريجي لقوام موظفيها المدنيين وذلك في أربع مناسبات هي: ٣٠ حزيران/يونيه و ٣١ آب/أغسطس و ١٥ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتم تشكيل فريق صغير معني بالتصفية للقيام بالمهام المتبقية قبل نهاية فترة التصفية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وسعت البعثة لتأمين التوظيف للموظفين. فبالنسبة للموظفين الوطنيين، عُقد معرضان للوظائف مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع الدوائر الدبلوماسية والقطاع الخاص، وهو ما أسفر عن عدد من العروض. وبالنسبة للموظفين الدوليين، نجحت البعثة، بدعم من مقر الأمم المتحدة، في تأمين عمليات نقل للعديد من الموظفين إلى عمليات سلام أخرى، والجهود مستمرة بهذا الخصوص. ويعود الفضل بشكل كبير إلى هذه الإجراءات في إنجاز عملية خفض التدريجي بسلاسة ومن دون أية حوادث كبرى تُذكر.

٥٦ - وقامت البعثة تدريجياً بإغلاق أو تسليم ٢٥ موقعا كانت تديرها في جميع أنحاء البلد. وهي تحتفظ، حتى تاريخ نشر هذا التقرير، بالمسؤولية عن قاعدة اللوجستيات في بورت أو برنس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إغلاق سبعة مواقع مشتركة للشرطة وتسليمها إلى الشرطة الوطنية. وتم تنفيذ تدابير للتخفيف من المخاطر بغية الحيلولة دون إحداث فراغات أمنية في المناطق التي كانت توجد فيها هذه المواقع. وتم إغلاق معسكري وحدة الشرطة المشكلة في ماراغوان وغوناييف وتسليمهما في ٣١ آب/أغسطس و ٣٠ أيلول/سبتمبر، على التوالي.

٥٧ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، شُرع في عملية شطب لـ ٤٧ في المائة من أصول البعثة ومعداتها. ووفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، تم نقل بعض الأصول إلى المقر الرئيسي وإلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وسيتم في شهر تشرين الأول/أكتوبر نقل الأصول الأخرى إلى مركز الخدمات العالمي وإلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويجري عن طريق البيع التجاري التصرف في المعدات أو الممتلكات الأخرى التي لم تعد الأمم المتحدة بحاجة إليها، أو التي ليس بالإمكان نقلها.

٥٨ - وقد تَخَصَّصت أفرقة الأرشفة بأمان من أكثر من ٤٠٠٠ صندوق من الوثائق القديمة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. أما سجلات البعثة التي تَقَرَّر نقلها إلى المقر، فالجهود مبذولة من أجل إعدادها للشحن وفق معايير إدارة السجلات والمحفوظات. وسيتم بالتنسيق مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نقل محتويات البعثة الرقمية وإتاحتها لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

سابعاً - السلوك والانضباط

٥٩ - واصلت البعثة الاضطلاع بالأنشطة الوقائية، بما في ذلك أنشطة التدريب والإعلام والتوعية من أجل زيادة الوعي بمعايير السلوك في الأمم المتحدة، ولا سيما سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واستمرت البعثة أيضاً في التواصل مع ضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين السابقة، التي تورط فيها أفراد تابعون سابقاً للأمم المتحدة، وفي تقديم المساعدة إليهم، وبعضهم لديه مطالبات قائمة بشأن إثبات أبوة أطفال وإعتالتهم.

٦٠ - وسيظل الدعم المستمر للضحايا وتسوية المطالبات إثبات الأوبة والإعالة من أولويات الأمم المتحدة في هايتي. وتكتسي عملية وضع خطة تركز على الضحايا، ضمن إطار المكتب المتكامل وبقيادة جهة مدافعة عن حقوق الضحايا وفق ما هو متوخى في القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، أهمية حيوية في الحرص على أن يحصل ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والأطفال الذين يولدون نتيجة لذلك، على الدعم المناسب والكافي وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (قرار الجمعية العامة ٦٢/٢١٤، المرفق).

ثامناً - الجوانب المالية

٦١ - أذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣١٧/٧٣ ومقرها ٥٥٥/٧٣ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩، للأمين العام بأن يدخل في التزامات بمبلغ إجماليه ٤٩,٥ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي خلال للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٦٢ - وسُددت تكاليف الشرطة وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

تاسعاً - ملاحظات

٦٣ - عندما ستتوقف أنشطة البعثة قريباً ويغادر موظفوها، ستكون هايتي لأول مرة منذ عام ٢٠٠٤ خالية من أي حضور على أراضيها لعملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، عملت النساء وعمل الرجال التابعون لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي عن كثب مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني والشركاء الوطنيين والدوليين وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل المساعدة على توطيد المكاسب السياسية ومكاسب الاستقرار، فضلاً عن تطوير وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية، وذلك بغية تهيئة بيئة مواتية لتنمية البلد. وبدعم من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام،

وبفضل إصلاحات المنظمة الجارية في مجال السلام والأمن والتنمية، تعمل الأمم المتحدة على الانتقال إلى مرحلة من الحضور في هايتي لأغراض غير حفظ السلام وذلك من خلال تعاون وثيق جدا بين إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٦٤ - وفيما تستعد الأمم المتحدة للشروع في شراكة جديدة مع هايتي، يواجه البلد لحظة حساسة. فالأزمة المطوّلة المتعددة الأبعاد التي تواجهه منذ شهر تموز/يوليه ٢٠١٨ لا يبدو أنّها في طريقها إلى الهدوء أو الانفراج. وقد أدت الطبيعة المشحونة والعنيفة بشكل متزايد للسياق السياسي الخاص بهايتي إلى شلل فعلي لمعظم مؤسسات الدولة، بما في ذلك البرلمان. وأسهم الانخفاض المستمر لاقتصادها، الذي تفاقم بسبب أنشطة العصابات الإجرامية التي تعمل في نقاط استراتيجية بين الموانئ والأراضي الزراعية والمراكز الحضرية، في حدوث ارتفاع عام لمستوى انعدام الأمن الغذائي وفي تدهور ملحوظ للظروف المعيشية لدى شريحة سكانية يتزايد عددها باستمرار.

٦٥ - والضرورة تقتضي، أكثر من أي وقت مضى، إجراء حوار واسع النطاق وشامل بين الهايتيين لإزالة العقبات السياسية وإنعاش الاقتصاد وإعادة صياغة شروط العقد المجتمعي الهايتي. لذلك، فإنّني أحث كل الأطراف الفاعلة على نبذ خلافاتها ومصالحها الخاصة وعلى العمل معاً من أجل تجاوز الوضع المقلق بشكل متزايد، لأنّه حينها فقط ستمكن هايتي من استئناف تقدّمها نحو التنمية المستدامة وبلوغ أهداف خطة عام ٢٠٣٠. أما صياغة هذه العملية وإجراؤها فسيطلبان على الأرجح درجة من التسهيل الخارجي الذي ستكون الأمم المتحدة، من خلال ممثلي الخاص، مستعدة للإسهام فيه. لذا، فإنّ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري وأيضا الأطراف الدولية الأخرى على أهبة الاستعداد لدعم جملة من مبادرات الإصلاح السياسي والاقتصادي التي قد تنبثق عن هذا الحوار.

٦٦ - ولا يزال الإفلات من العقاب يعيق نسق التقدم نحو تحسين الحوكمة والمساءلة الحقيقية. وعلى الرغم من التحقيقات التي أجرتها الشرطة والسلطات القضائية، فإنه، بعد ١١ شهراً من العنف الشديد في لاسالين، الذي أسفر عن مقتل ٢٦ شخصاً على الأقل واختفاء مزعوم لـ ١٢ شخصاً وعن عدد من حالات الاغتصاب الجماعي، لم يتم إحراز تقدم يذكر في ضمان العدالة للضحايا. ولم تُستَهل أية إجراءات قضائية ضدّ ضباط الشرطة وموظفي الدولة المشتبه في ضلوعهم في أعمال العنف. وإنّني آسف لعدم اتخاذ أي إجراءات قانونية فيما يتعلق بعمليات القتل التي وقعت في غراند رافين، وبغيرها من الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت في العامين الماضيين.

٦٧ - والشعور السائد بوجود إفلات من العقاب، سواء فيما يتعلق بالفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان، يُديم حالة انعدام الثقة بالمؤسسات القضائية وسلطات الدولة، ويعزز الإحساس السائد على نطاق واسع بعدم توفر الأمن. ومما يبعث على الأسف مشاهد العنف ومزاعم الفساد التي طالت البرلمان خلال الأشهر الماضية، في وقت تكابد فيه الأطراف الفاعلة السياسية من أجل الحصول على التزكية للحكومة واحدة بل لحكومتين. أما نتائج مكافحة الفساد فما تزال غير كافية. ولم تؤد الإجراءات القضائية في قضايا الاختلاس الجارية إلى نتائج تُذكر فيما يتعلق بالملاحقة القضائية. وقد حان الوقت لكي تفضي المناقشة حول الفساد والإصلاح إلى اتخاذ تدابير ملموسة تتصدى للمظالم التي تضعف مؤسسات هايتي وتنتقص من صورتها المحلية والدولية.

٦٨ - إنّ معالجة مسألة الإفلات من العقاب، عبر الإصلاح المستمر للنظام القضائي، واستئصال شأفة الفساد، ومحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، هي أمور سوف تكتسي أهمية حاسمة في استعادة ثقة المواطنين الهايتيين بنخبهم السياسية والاقتصادية، وفي إقناعهم بالانخراط مجدداً، عبر الوسائل الديمقراطية والسلمية، في بناء مستقبلهم الجماعي. وإنّني أشجّع الحكومة على اعتماد خارطة طريق لإدخال إصلاحات في مجال سيادة القانون والعدالة وذلك بغية تحديد الأولويات الوطنية وضمان تنمية هذا القطاع بشكل مستدام على المدى الطويل. كما أشجّع السلطة التنفيذية والمجلس الأعلى للقضاء على ضمان التقيد الصارم بالمتطلبات القانونية التي تحكم نزاهة القضاة ومصادقية شهاداتهم، وعلى العمل بالتالي من أجل تعيين وتثبيت عدد أكبر من القضاة المؤهلين الذين يقدمون خدمات العدالة الفعلية للسكان. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليون تقديم الدعم التقني والمالي للعمل الذي تقوم به مكاتب المساعدة القانونية، وكذلك لتنفيذ برنامج المساعدة القانونية الذي توفّره الدولة.

٦٩ - وبما أن السلطات الوطنية قد تولت المسؤولية بالكامل عن توفير الأمن في جميع أنحاء البلد، والشرطة الوطنية الهايتية تعتمد الآن على قدراتها فقط في إجراء العمليات، لا بُدّ من أن تتوفر للشرطة الوطنية الموارد والمعدات الجيدة للاضطلاع بالولاية الموكلة إليها. ورغم أنّ المكتب المتكامل سيواصل دعم تطوير قدراتها الفنية، فإنّ مهمة الشرطة الوطنية ستظل شاقّة من دون وجود أصول متخصصة كافية مثل المركبات المدرّعة وقدرات الإجلاء والاستطلاع الجويين. ومن الأهمية بمكان أيضاً عدم تبديد الاستثمارات التي قام بها شركاء دوليون عديدون من أجل تطوير قوة الشرطة، وذلك من أجل أن تواصل في التطور كقوة نموذجية مقتدرة مهنية وغير منتمية سياسياً.

٧٠ - ومع بدء الحضور الجديد للأمم المتحدة في هايتي، أودّ أن أفيد بأنني سأستمر في ما التزمْتُ به للشعب الهايتي من مشاركة فعّالة وناجعة ومثمرة لمنظومة الأمم المتحدة على الميدان. وهذا يتطلّب التكامل بين ما هو متاح للمكتب المتكامل من قدرات سياسية واستشارية وما هو متاح للفريق القطري من قدرات المساعدة البرنامجية والتقنية من أجل بلوغ هدف مشترك ذي أولوية يشمل ركائز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. ومعاً، سوف تدعم هذه القدرات، وكذا الملكية الوطنية الكاملة والمساءلة، رؤية البلد للاستقرار والازدهار.

٧١ - وفي الختام، أودّ أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاصة لهايتي، هيلين لا ليم، ولنساء ورجال البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على عملهم من دون كلل وعلى ما يبذلونه من تفان من أجل الإسهام في استقرار هايتي وإسنادها على درب تحقيق التنمية المستدامة. وأودّ أيضاً أن أشكر كل من أسهم من الدول الأعضاء، على مدى ١٥ عاماً، بأفراد عسكريين وأفراد شرطة ومدنيين للعمل ضمن بعثتي حفظ السلام اللتين تم نشرهما في البلد.

المرفق الأول

مؤشرات النقاط المرجعية والأهداف وخطوط الأساس

الرمز	دلالتة	الرمز	دلالتة
	على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد (١٥ مؤشراً، ٣٣ في المائة)		توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن باتجاه تنازلي (لا مؤشرات، لا نسبة مئوية)
	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن باتجاه إيجابي (١٣ مؤشراً، ٢٨ في المائة)		عدم إحراز أي تقدم/ليس على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد (١٧ مؤشراً، ٣٧ في المائة)
	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن باتجاه متعثر (لا مؤشرات، لا نسبة مئوية)		عدم توقع ورود أي مستجدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن التقدم المحرز (مؤشر واحد، ٢ في المائة)

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المستهدف	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيلول/سبتمبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعزيز تطوير قدرات الشرطة الوطنية ومعالجة مسألة الاحتجاز رهن الحبس الاحتياطي لفترات مطوّلة الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ شروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استمرار مخصصات الميزانية	١-١ وجود القانون الجنائي الجديد (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الجنائي الجديد	لم تعقد في البرلمان أي جلسة مخصصة لمناقشة هذا القانون بسبب الوضع السياسي الراهن	!
	٢-١ وجود قانون الإجراءات الجنائية الجديد (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون الإجراءات الجنائية	لم تعقد في البرلمان أي جلسة مخصصة لمناقشة هذا القانون بسبب الوضع السياسي الراهن	!
	٣-١ وجود قانون المساعدة القانونية الجديد (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون المساعدة القانونية	الهدف تحقّق بالفعل	✓
	٤-١ وجود القانون التنظيمي للشرطة الوطنية الهايتية الذي يرفع مديرية إدارة السجون إلى درجة مديرية مركزية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون التنظيمي للشرطة الوطنية	قُدّم مشروع القانون التنظيمي إلى وزارة العدل والأمن العام، إلا أن التقدم في اعتماده تعرّض بسبب الوضع السياسي الراهن	!
	٥-١ وجود قانون السجون الجديد (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون السجون	١ - قُدّم مشروع قانون السجون إلى وزارة العدل والأمن العام، إلا أن التقدم في اعتماده تعرّض بسبب الوضع السياسي الراهن	!
٦-١ تحديد المؤسسات المعنية لمتطلبات التنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، بالنسبة للتشريعات الجديدة (مصنّفة حسب القانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديد متطلبات التنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، بالنسبة للتشريعات الجديدة	تحديد متطلبات التنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، بالنسبة للتشريعات الجديدة	تحديد متطلبات التنفيذ بالنسبة لما يلي: (أ) القانون الجنائي: لم يُعتمد بعد (ب) قانون الإجراءات الجنائية: لم يُعتمد بعد (ج) قانون المساعدة القانونية: عيّنت وزارة العدل والأمن العام خبيراً استشارياً ليتولى صياغة خطة استراتيجية لتفعيل برنامج المساعدة القانونية الحكومي وفقاً للقانون، غير أن إنشاء نظام المساعدة القانونية ما زال ينتظر إقرار البرلمان للحكومة المقترحة (د) القانون التنظيمي للشرطة الوطنية: لم يُعتمد بعد (هـ) قانون السجون: لم يُعتمد بعد	!

النقطة المرجعية	المؤشر	المسعود المستهدف	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيلول/سبتمبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
٧-١ عدد ملفات القضايا الجديدة التي يقوم المدعون العامون بتجهيزها آنياً في نطاق الولاية القضائية لبورت - أو - برنس	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	٨٠٠ قضية جديدة قام المدعون العامون بتجهيزها آنياً في نطاق الولاية القضائية لبورت - أو - برنس	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ - آب/أغسطس ٢٠١٩: قام المدعون العامون في إطار الولاية القضائية لبورت - أو - برنس بتجهيز ١٣٨٢ قضية جديدة آنياً	✓
٨-١ نسبة الأفراد المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي لمدة تفوق عامين في السجن المدني في بورت - أو - برنس	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	٥٠,٤ النسبة المئوية من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي في السجن المدني في بورت - أو - برنس	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩: ٦٣,٧ في المائة (٢٠٧٨ من أصل ٣٢٦١ محتجزاً)	!
٩-١ عدد القضايا التي أغلقها قضاة التحقيق في الولاية القضائية لبورت - أو - برنس	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	إصدار ٧٥٠ أمراً	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ - آب/أغسطس ٢٠١٩: إصدار ٧٧١ أمراً	✓
١٠-١ عدد القضايا الجنائية التي بتت فيها المحكمة الابتدائية لبورت - أو - برنس	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	البت في ٨٠٠ قضية جنائية من قبل المحكمة الابتدائية لبورت - أو - برنس	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ - آب/أغسطس ٢٠١٩: بتت المحكمة الابتدائية لبورت - أو - برنس في ٦١١ قضية جنائية.	!
٢ - قيام السلطات الهايتية في الوقت المناسب بإجراء التعيينات اللازمة في قطاع العدل على أساس الجدارة والتوازن بين الجنسين، بما في ذلك في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	١-٢ وجود تقرير سنوي يعدّه المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في سلك القضاء مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم أداء القضاة	وجود تقرير سنوي من يعدّه المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في سلك القضاء مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم أداء القضاة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	عَنِ المجلس الأعلى للقضاء خبيراً استشارياً لبتولى المهام الرئيسية التالية: (أ) إجراء تشخيص داخلي للعوائق التي تحول دون إعداد التقارير السنوية، مع تقديم توصيات واضحة لوضع حل نهائي لهذه المشكلة، و (ب) إعداد نموذج موحد لتيسير إعداد التقارير السنوية	!

النقطة المرجعية	المؤشر	الموضوع المستهدف	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيلول/سبتمبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
	٢-٢	عدد المقاعد المشغولة في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية، مصنفة حسب نوع الجنس	نيسان/أبريل ٢٠١٩	المجلس الأعلى للقضاء: لا تغيير منذ التقرير السابق ٩/٩ (٣ نساء) محكمة النقض: ١٢/١٢ (٤ نساء) المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية: ٩/٩ (٣ نساء)	
٣ - تتولى مديرية إدارة السجون مهام إدارية رئيسية، حيث تقدم خدمات أساسية لجميع المحتجزين وتكفل احترام حقوقهم	١-٣	عدد الوفيات من بين كل ١٠٠٠ سجين	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩: بلغت النسبة ١٠,٤٤ لكل ١٠٠٠ سجين (٢١٨ حالة وفاة مسجلة). وشهدت الأشهر الماضية انخفاضاً حاداً في الوفيات المسجلة. وإذا كان هذا الانخفاض قد جاء جزئياً نتيجةً لتحسُّن الخدمات الصحية، فقد سُجِّلَت أيضاً تغيرات في منهجية جمع البيانات التي قد تكون أثَّرت أيضاً في ذلك	
	٢-٣	عدد السجون التي تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء، مع التصنيف حسب نوع الجنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٧ سجون من أصل ١٨ سجوناً تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء لتقديم الدعم إلى ٩ سجون من أصل ١٨ سجوناً و ٤ من أكبر مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية	
	٣-٣	عدد الضباط المعيّنين في مديرية إدارة السجون الذين يتم استقدامهم في إطار عملية مخصصة، مصنّفين حسب نوع الجنس، من أصل ٩٤١ ضابطاً جديداً يجب تعيينهم بحلول سنة ٢٠٢١ لتلبية احتياجات المديرية	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	لا تغيير منذ التقرير السابق. منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨: تم تعيين وتدريب ما مجموعه ١٤٨ من الطلاب الضباط، من بينهم ٢٢ امرأة، والتحقوا بمديرية إدارة السجون. ويوجد الآن ٢٠٧ ١ موظفين لشؤون السجون، من بينهم ١٥٩ امرأة. وما زال تحليل للاحتياجات على صعيد التوظيف المراعي للاعتبارات الجنسانية، أعدته مديرية إدارة السجون وأقرته الشرطة الوطنية الهايتية، ينتظر التنفيذ	

النقطة المرجعية	المؤشر	المستهدف	الموعد	معلومات مستكملة في ١٥ أيلول/سبتمبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
٣-٤ عدد السجون التي تُعتمد من قِبل مديرية إدارة السجون باعتبارها قادرة على العمل دون دعم خارجي كامل مقدم من جهات فاعلة دولية (البعثة أو غيرها)		تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	حصول ٩ سجون من أصل ١٨ سجنًا على الاعتماد	عقب اختتام الجولة الثالثة والأخيرة من عملية تقييم السجون في الفترة من ١٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، سيجري اعتماد أربعة سجون في نظام المؤسسات الإصلاحية في هايتي بأنها تستوفي المعايير الدولية وهي: مركز إعادة تأهيل القصّر الخارجين عن القانون، وسجن كاباربه النسائي، وسجن كروا دي بوكيه، وسجن فورت ليبرتيه الثاني	!
٤ - تمكّن الشرطة الوطنية من التصدي لحالات الإخلال بالنظام العام وإدارة التهديدات الأمنية في جميع أنحاء هايتي، مع التحلي بمستويات عالية من الكفاءة المهنية والتمتع بالوعي في مجال حقوق الإنسان ومراعاة الفروق بين الجنسين، دون الحاجة إلى دعم دولي، نتيجة لتنفيذ الأولويات ذات الصلة من الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	١-٤ معدل تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	تنفيذ نسبة ٤٣ في المائة (٥٧ من أصل ١٣٣ من أولويات الخطة الإنمائية الاستراتيجية)	يُقدّر معدل التنفيذ عموماً بنسبة ٣٤,٥ في المائة.	!
٢-٤ عدد ضباط الشرطة لكل ١ ٠٠٠ مواطن		تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	١,٤٥	١,٣٣	!
٣-٤ النسبة المئوية للشرطيات		تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	١١ في المائة	١٠,٥ في المائة (٦١١ امرأة من بين ٤٠٤ ١٥ ضباط شرطة)	↗
٤-٤ النسبة المئوية لقدرات الشرطة الوطنية الموجودة بشكل ثابت خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى		تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	٤٠ في المائة	٣٧,٩٢ في المائة	↗
٥-٤ عدد الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية المسؤولة عن حفظ النظام العام من أصل الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة (١٢ وحدة لحفظ النظام في المقاطعات وسرية واحدة للتدخل وحفظ النظام) القادرة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة		تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	قدرة جميع الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تعمل جميع الوحدات الثلاث عشرة الآن دون دعم من البعثة وإن كانت بعض الوحدات منها تواجه تحديات لوجستية أو ينقصها الموظفون.	✓
٦-٤ النسبة المئوية لعمليات حفظ النظام العام والعمليات الأمنية المقررة التي اضطلعت بها الشرطة الوطنية دون دعم من البعثة		تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	١٠٠ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة	في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩: من بين ٣٣٩ عملية (٢٦٥ عملية لحفظ النظام العام و ٧٤ عملية ضد العصابات الإجرامية)، أُجريت ٢٣٧ عملية لحفظ النظام العام و ٦٣ عملية ضد العصابات الإجرامية (٨٨,٥ في المائة) دون دعم من البعثة	↗

النقطة المرجعية	المؤشر	المستهدف	الموعد	معلومات مستكملة في ١٥ أيلول/سبتمبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
٧-٤ النسبة المئوية من الميزانية الوطنية المخصصة للشرطة الوطنية		تشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩		تخصيص ٨ في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية	!
٥ - تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الداخلية في قطاعات العدل والمؤسسات الإصلاحية والشرطة لمعالجة حالات سوء السلوك، وكفالة زيادة الفعالية، والامتثال لحقوق الإنسان	١-٥ عدد المحاكم الابتدائية التي خضعت للتفتيش (من أصل ١٨ محكمة) عدد محاكم الاستئناف التي خضعت للتفتيش (من أصل ٥ محاكم)	نيسان/أبريل ٢٠١٩		قيام وزارة العدل والأمن العام بتفتيش جميع المحاكم الابتدائية الثماني عشرة ومحاكم الاستئناف الخمس	✓
٢-٥ النسبة المئوية من الادعاءات بارتكاب مسؤولين عموميين انتهاكات لحقوق الإنسان (ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون) التي حققت فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية		نيسان/أبريل ٢٠١٩		تحقيق المفتشية العامة للشرطة الوطنية في ٨٠ في المائة من جميع الادعاءات	↗
٣-٥ النسبة المئوية من حالات سوء السلوك المؤكدة الصادرة عن ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين اتخذت الشرطة الوطنية إجراءات تأديبية بحقهم		نيسان/أبريل ٢٠١٩		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩: ٢٦ في المائة (صدرت عقوبات في ١٦٣ حالة من بين ٦٢٢ من ادعاءات سوء السلوك الموجهة ضد ضباط الشرطة الوطنية، بمن فيهم موظفو مديرية إدارة السجون)	!
٤-٥ النسبة المئوية من الجرائم أو من انتهاكات حقوق الإنسان المؤكدة المرتكبة من قبل ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون التي قامت السلطات القضائية بمقاضاة مرتكبيها		نيسان/أبريل ٢٠١٩		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩: تمت مقاضاة ضباط الشرطة في ١٥,٧ في المائة من حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان (٤٧ ضابطاً من أصل ٢٩٩ حالة تم التحقيق فيها)	!

النقطة المرجعية	المؤشر	المستهدف	الموعد	معلومات مستكملة في ١٥ أيلول/سبتمبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
٥-٥ النسبة المئوية لموظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى، مصنّفين حسب نوع الجنس	٥-٥	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣٠ في المائة من العدد المتوقع البالغ ٣٤٠ موظفاً من موظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، لم يوفد أي من الأفراد البالغ عددهم ١٧٥ فرداً المعيّنين في المفتشية العامة للشرطة الوطنية إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى (بمن فيهم ١٨ امرأة)	!
٦ - إبداء الهائيين رجالاً ونساء، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، مزيداً من الثقة في قدرات نظام القضاء واستعداده للتصدي للجريمة، وفي قدرات الشرطة الوطنية واستعدادها لتوفير الأمن	٦-١ نسبة السكان الذين يعربون عن رضاهم عن أداء الشرطة الوطنية في مجال الحد من الجريمة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٨٨ في المائة	انطلقت عملية استقدام خبير استشاري لإجراء تدريب على الاستبيان المتعلق بجودة الخدمات المقدمة من الشرطة إلى السكان	△
٦-٢ عدد الشباب المعرضين للخطر والنساء المستفيدين من برامج الحد من العنف المجتمعي وبرامج إعادة الإدماج الذين يُبدون استعدادهم للعمل مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وسلطات إنفاذ القانون	٦-٢	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعاون ٥٠٠ شخص من الشباب المعرضين للخطر والنساء مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وإنفاذ القانون (في السنة)	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.	✓
٦-٣ عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ مواطن، مصنّفين بحسب نوع الجنس والسن	٦-٣	نيسان/أبريل ٢٠١٩	بلغ معدل القتل العمد ٩,٣ أو أقل، مع التصنيف حسب الجنس والسن	١ كانون الثاني/يناير - ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩: حُدثت النسبة المقدرة لضحايا جرائم القتل في ٨,٢٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مواطن (٧١٧ ضحايا قتل عمد، من بينهم ٦٧٤ من الذكور (٤ منهم قصّر) و ٤٣ من الإناث (٢ منهن قاصرتان)). وشهدت فترة الثلاثين أسبوعاً الأولى من السنة ما متوسطه ٢٢ من ضحايا جرائم القتل أسبوعياً، ولكن العدد انخفض في فترة شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر إلى ٨ ضحايا أسبوعياً، وهو اتجاه لوحظ خلال السنوات السابقة. ويمكن أيضاً أن يكون مرد هذا الانخفاض إلى الكيفية التي جمعت بها الشرطة الوطنية البيانات. ومع ذلك، إذا كانت البيانات المجموعة قد ظلت متسقة خلال الأشهر الستة الأولى من السنة، فإن من المحتمل أن يتجاوز معدل جرائم القتل ٩ ضحايا لكل ١٠٠ ٠٠٠ مواطن	✓

النقطة المرجعية	المؤشر	الموضوع المستهدف	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيلول/سبتمبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
٦-٤ عدد حالات الاختطاف المبلغ عنها في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	نيسان/أبريل ٢٠١٩	الإبلاغ عن ٥٠ حالة أو أقل من حالات الاختطاف في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	١ كانون الثاني/يناير - ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩: ٣٤ حالة اختطاف شملت ٥٠ شخصاً (٣٦ رجلاً و ١٤ امرأة). ومن أصل هذه الحالات الأربع والثلاثين، أبلغ عن ١٩ حالة في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	✓	
٦-٥ عدد الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي وبيل إير ومارتيسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تسجيل ١٨ حادثاً أو أقل من الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي وبيل إير ومارتيسان	١ كانون الثاني/يناير - ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩: ٥٠ حادثاً	!	
٦-٦ عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي حققت فيها الشرطة الوطنية، مما يعكس تعزيز قدرات الشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	التحقيق في ما لا يقل عن ٢٧٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني	١ كانون الثاني/يناير - ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩: تم الإبلاغ عن ١٩٠ حالة والتحقيق فيها، وتشمل في مجموعها ١٩٤ ضحية (١٩ رجال، منهم ١٠ قصّر، و ١٧٥ امرأة، منهم ٧٩ قاصرة)	!	
٧ - اضطلاع مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان بمهامه على نحو مستقل وقيامه بحماية المواطنين الذين انتهكت حقوقهم	٧-١ مستوى امتثال مكتب أمين المظالم للمعايير الدولية بشأن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واحتفاظه بقدرة هيكلية تسمح له بالعمل بوصفه مؤسسة مستقلة وفعالة وفقاً لمبادئ باريس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	الفئة ألف وفقاً لمبادئ باريس	✓	
٧-٢ عدد التوصيات الصادرة عن مكتب أمين المظالم التي تنفذها مؤسسات سيادة القانون الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تنفيذ ٣ توصيات صادرة عن مكتب أمين المظالم من قبل مؤسسات سيادة القانون الوطنية	قام المجلس الأعلى للقضاء بتنفيذ توصية واحدة في تموز/يوليه ٢٠١٩. وأجرى المجلس تحقيقاً وعلّق عمل قاضي كان قد أمر بالإفراج عن قسّ مشتبّه في اغتصابه قاصرة. وجاء ذلك عقب إدانة قوية من قبل مكتب أمين المظالم الذي شكّك في نزاهة القضاء وطلب إجراء تحقيق في النازلة ونقّذت المؤسسات الوطنية المسؤولة عن سيادة القانون ما مجموعه اثنتان من توصيات أمين المظالم خلال فترة ولاية البعثة المحددة في سنتين	!	

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المستهدف	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيلول/سبتمبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
٨ - تفاعل منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي تمثل المرأة، مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتمكين هذه المنظمات من تقديم الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات القضائية أو الإدارية المختصة	٨-١ عدد التقارير الموازية التي تعدها منظمات المجتمع المدني وتقدمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	إعداد تقريرين من قبل منظمات المجتمع المدني وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق	✓
٨-٢ عدد الحالات التي تبلغ عنها منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	إصدار ١٠ تقارير من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق	✓	
٩ - وفاء السلطات الوطنية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الحالية والسابقة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان	٩-١ وجود خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل التي يرعاها مجلس حقوق الإنسان	في تموز/يوليه، أعد خبير استشاري وطني، كان قد عُيِّن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الصيغة النهائية للمسودة الأولى لخطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان. وستناقش خطة العمل الوطنية مع ممثلي المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني، ثم تقوم لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات باعتماد المسودة النهائية. وسيتعين بعد ذلك أن توافق الحكومة المقبلة على المسودة النهائية، مما قد يؤدي إلى مزيد من التأخير نظراً للتحديات التي صودفت عند تعيين حكومة جديدة	↗
٩-٢ عدد التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان والتي وافقت عليها حكومة هايتي	نيسان/أبريل ٢٠١٩	وافقت حكومة هايتي على ثلاثٍ من التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.	✓	
٩-٣ عدد التقارير التي أعدتها حكومة هايتي وقدمتها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام حكومة هايتي بإعداد تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات الصيغة النهائية لتقرير منتصف المدة المقدم من هايتي إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. ويتضمن التقرير تفاصيل عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها هايتي خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٦، ووُزِعَ ونوقش	✓	

النقطة المرجعية	المؤشر	المسعود المستهدف	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيلول/سبتمبر (أو في وقت محدد آخر)	الاتجاه
				خلال حلقة عمل عُقدت في ٣٠ تموز/يوليه، وشارك فيها ٤٧ شخصا، من بينهم ١٥ امرأة، يمثلون الوزارات والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني. وقد أعدت حكومة هايتي ثلاثة تقارير وقدمتها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان خلال فترة ولاية البعثة المحددة في سنتين	
٩-٤ تعيين حكومة هايتي لمنسق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية		نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعيين حكومة هايتي لمنسق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق	✓
١٠ - تمكّن مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من إثبات قدرة متزايدة على مكافحة الفساد	١٠-١ وجود تقرير سنوي عن النفقات العامة من إعداد المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	وجود تقرير سنوي عن النفقات العامة من إعداد المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق	✓
١١ - إنشاء المجلس الانتخابي الدائم من خلال عملية تنسم بالمصادقية والشفافية واضطاعه بمسؤولياته الانتخابية بطريقة مستقلة وشفافة، دون الحاجة إلى دعم دولي	١١-١ ترشيح كل فرع من الفروع الثلاثة لممثليه الثلاثة في المجلس الانتخابي الدائم، بغية إنشاء المجلس ليعمل بوصفه هيئة مستقلة تضطلع بمهامها	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	ترشيح ٩ أعضاء، وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم وقيامه بمهامه ووظائفه بصورة مستقلة	لم يسجل أي تقدم خلال الفترة بسبب الوضع السياسي الراهن	!
	١١-٢ تحديث القوائم الانتخابية في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديث القوائم الانتخابية	لم يسجل أي تقدم خلال الفترة بسبب الوضع السياسي الراهن	!
	١١-٣ وجود قانون الانتخابات في إطار التحضير للدورة الانتخابية المقبلة (١ - الشروع في صياغة مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون الانتخابات	لم يسجل أي تقدم خلال الفترة بسبب الوضع السياسي الراهن.	!

المرفق الثاني

النقاط المرجعية المتعلقة بالتقدم المحرز في هايتي وفقاً للقرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)

النقطة المرجعية ١: مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك المجتمع المدني، في التعاون الشامل وبناء توافق الآراء بما يفضي إلى تحسين أداء مؤسسات الدولة والحكم الرشيد.

المرجع: الهدفان ٥ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والنتيجة ٥ من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهايتي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المؤشرات

- ١-١ مدى ومستوى مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحوار والتعاون من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية والانتخابية والقضائية والإدارية اللازمة لتدعيم الاستقرار والتنمية على المدى الطويل.
- ٢-١ عدد مبادرات بناء توافق الآراء المتخذة لتحديد الأولويات من خلال الحوار الشامل مع أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية.
- ٣-١ عمل السلطين التنفيذية والتشريعية وفقاً للشروط المعيارية.
- ٤-١ زيادة عدد القوانين واللوائح المعتمدة لتنظيم العملية الانتخابية والمجلس الانتخابي، ووضع الآليات اللازمة لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.
- ٥-١ تحديد الجدول الزمني للانتخابات وتنظيم الانتخابات وفقاً للمقتضيات الدستورية والقانونية.
- ٦-١ قيام الحكومة بزيادة فعالية أداء الميزانية والموارد البشرية من أجل تعزيز مؤسسات الدولة على المدى الطويل.

النقطة المرجعية ٢: انخراط مؤسسات الدولة والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الأهلية والمنظمات الشبابية والنسائية في عمليات للتشاور والتعاون واتخاذ القرار تمكّن من الحد من العنف المجتمعي، ولا سيما العنف المرتبط بالعصابات الإجرامية والجرائم الجنسية والجنسانية.

المرجع: الغايات ذات الأولوية الوطنية من الهدفين ٥ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والنتائج ٣ (الناحان ٢ و ٣) و ٥ و ١١ من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهايتي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المؤشرات

- ١-٢ وضع وتنفيذ الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية شاملة ومتعددة القطاعات للتصدي للعنف، ولا سيما فيما يتعلق بعنف العصابات والعنف المجتمعي، وإقامة صلات أوثق مع المجتمعات

المتضررة، بسبل منها وضع برامج اجتماعية واقتصادية، وبرامج للحد من العنف المجتمعي، وتنفيذ برنامج لإدارة الأسلحة والذخيرة بهدف تعزيز أسس السلام والتنمية.

- ٢-٢ تعزيز قدرات مؤسسات الدولة في مجال توفير الرعاية الشاملة لضحايا العنف وحمايتهم.
- ٣-٢ انخفاض عدد الأشخاص الذين يُبلغ عن مقتلهم أو إصابتهم بجروح في الحوادث ذات الصلة بالعصابات الإجرامية.
- ٤-٢ انخفاض عدد ضحايا جرائم القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، مع تصنيفهم حسب الجنس والسن والسبب.
- ٥-٢ انخفاض عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي تبلغ بها المجتمعات المحلية الشرطة.
- ٦-٢ زيادة عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي تنظر فيها الشرطة.
- ٧-٢ وجود وتنفيذ برامج شاملة لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، ولا سيما في حالات الطوارئ، ومنع هذا العنف على المدى الطويل.
- ٨-٢ زيادة عدد الأطفال، بمن فيهم المراهقات، والشباب العاملين أو المسجلين في مؤسسات تعليمية أو تدريبية، في بلدان مختارة.

النقطة المرجعية ٣: أداء الشرطة الوطنية والمؤسسات الإصلاحية ومؤسسات العدل ومكافحة الفساد لعملها بموجب الأطر القانونية والإدارية المحسنة وآليات الرقابة.

المرجع: الغايات ذات الأولوية الوطنية من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والنتيجة ٥ (النواتج ٥ و ٦ و ٧ و ١١) من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهيئة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المؤشرات

- ١-٣ زيادة الاستثمارات الحكومية لدعم قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وزيادة تطورها.
- ٢-٣ اعتماد وبدء تنفيذ التشريعات والأنظمة اللازمة لتعزيز الإصلاحات في قطاعي العدل والإصلاحات.
- ٣-٣ نسبة التشريعات التي بدأ تنفيذها من أجل تعزيز الإصلاح في قطاع العدل.
- ٤-٣ زيادة عدد القوانين أو الأنظمة الوطنية المنفذة بنجاح.
- ٥-٣ تعزيز استقلال مؤسسات القضاء ومكافحة الفساد من أجل التصدي للفساد والإفلات من العقاب.
- ٦-٣ تخفيض النسبة المئوية للمحتجزين غير المحكوم عليهم الذين احتُجزوا بصورة غير قانونية أو تعسفية لمدة تفوق عامين كنسبة من مجموع السجناء.
- ٧-٣ أداء مديرية إدارة السجنون مهامها الإدارية الرئيسية وتقديم الخدمات الأساسية إلى جميع المحتجزين.

النقطة المرجعية ٤: قيام المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان) ومنظمات المجتمع المدني بحماية وتعزيز وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وإقامة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

المرجع: الهدفان ٥ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والنتيجة ٥ (النتاج ١) من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهايتي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المؤشرات

- ١-٤ تحسين امتثال السلطات الوطنية للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ووفائها بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- ٢-٤ أداء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عملها باستقلالية، وتعزيزها لحقوق الإنسان وحمايتها لحقوق المواطنين وفقاً لمبادئ باريس.
- ٣-٤ قيام الحكومة ومؤسسات الدولة بتعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من خلال الرقابة الداخلية والتحقيقات والإجراءات القضائية، بما في ذلك مساءلة أفراد الشرطة وموظفي السجون عن أي سوء سلوك جسيم يرتكبونه.
- ٤-٤ تمكين منظمات المجتمع المدني من التفاعل مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتقديم تقارير إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

النقطة المرجعية ٥ (سياقية): إتاحة مؤسسات الدولة والسلطات المحلية والقطاع الخاص إمكانية وصول الشباب والنساء والفئات الضعيفة إلى فرص العمل، بما في ذلك الوظائف والتعليم والتدريب، بما يساهم في الحد من المظالم الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة دوافع عدم الاستقرار وانعدام المساواة.

المرجع: الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، والنتيجة ١ (النتائج ١ و ٥) من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهايتي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المؤشرات

- ١-٥ تخفيض نسبة البطالة في غضون عام واحد، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب.
- ٢-٥ عدد الشباب والنساء والأشخاص المنتمين لفئات ضعيفة من الذين أُتيحت لهم سبل الحصول على فرص التعليم والتدريب والعمل واستفادوا من الأنشطة الإنتاجية (مباشرة الأعمال الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) في الاثني عشر شهراً الماضية، مصنّفين حسب الجنس والعمر والفئة.
- ٣-٥ وجود وتنفيذ سياسات تدعم تهيئة فرص العمل المراعي للمنظور الجنساني، ومباشرة الأعمال الحرة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- ٤-٥ وجود قوانين وسياسات تيسّر انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل وتزيد من قابلية الشباب للتوظيف من خلال إدخال تحسينات علي جودة التعليم والتدريب المهني وملاءمتهم للاحتياجات، من أجل التكيف مع التطورات التكنولوجية والتحديات المستقبلية في هايتي.
- ٥-٥ تنفيذ سياسات مالية لتحقيق النمو الشامل للجميع، بما في ذلك مراعاة مصالح الفقراء والمنظور الجنساني في الميزنة وفرض ضرائب تصاعدية واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التهرب الضريبي.

النقطة المرجعية ٦ (سياقية): تعزيز مؤسسات الدولة من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وبرامج تكفل تقديم خدمات أساسية تتسم بالجودة في أوساط المجتمعات المحلية الأشد احتياجاً إليها وزيادة قدرتها على الصمود في وجه ما يهددها من أخطار متصلة بالمناخ، بسبل منها إدارة الكوارث وتخفيف المخاطر.

المرجع: الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٦ و ٧ و ١٠ و ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، وإطار سيندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والخطة الوطنية لإدارة الكوارث.

المؤشرات

- ١-٦ تعزيز قدرات مؤسسات الدولة علي وضع سياسات قائمة على الأدلة، بسبل منها زيادة قدرة النظام الإحصائي الوطني على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
- ٢-٦ نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي التي تدار بطريقة مأمونة.
- ٣-٦ مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها
- ٤-٦ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بين السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.
- ٥-٦ انخفاض معدل وفيات الأمهات ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص.
- ٦-٦ نسبة وكالات الدولة والسلطات المحلية التي تعتمد سياسات وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، بما يشمل الخطط المتعلقة بالقطاع الزراعي وإدارة مستجمعات المياه والصرف الصحي، في المجتمعات الريفية والحضرية الأشد احتياجاً إليها، وذلك تمشياً مع تقييمات ضعف المجتمعات المحلية والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.
- ٧-٦ القضاء الكامل والمستدام على الكوليرا.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي،
في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

البلد	أفراد شرطة الأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكّلة	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال
بنغلاديش		١		
بنن		٣		
كندا	٥			
كولومبيا		١		
السلفادور	١			
مدغشقر	١			
مالي		٢		
النيجر		٢		
جمهورية كوريا	٢			
رومانيا		١		
الاتحاد الروسي		١		
السنغال		١	٢	١٢
إسبانيا		١		
تونس	١	١		
المجموع الفرعي	١٠	١٤	٢	١٢
المجموع		٢٤		١٤
			٣٨	

المرفق الرابع

خريطة نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

